

دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق

بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠١٧) *

The role of monetary policy in the aggregate indicator of banking stability in Iraq

An applied research in the Central Bank of Iraq for the period (2010 - 2017)

lehab.ahmed89@yahoo.com

Haithemasmaeel@yahoo.com

الباحث

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

ايهاب احمد فاضل

م.د هيثم عبد الخالق إسماعيل

المستخلص

سعى البحث لبيان مدى فاعلية السياسة النقدية في الاستقرار المصرفي من خلال قياس اثر السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠ / ٢٠١٧، اذ يعد استقرار النظام المالي احد الاهداف الرئيسية التي يحرص البنك المركزي العراقي على تحقيقها جنبا الى جنب مع الاهداف الاخرى لضمان اداء فعال لجميع الوحدات الاقتصادية ، وهذا ما دفع البنوك المركزية الى اعطاء اهتمام اكبر في ضمان سلامة ومثانة واستقرار انظمتها المالية ، وان الاهتمام المتزايد من قبل البنك المركزي العراقي في موضوع تحقيق الاستقرار المالي نابع من مسؤوليته القانونية في ضمان نظام مالي سليم ومستقر والحفاظ عليه وتقليل المخاطر المحتملة بعد التنبؤ بها ، وهذا ما شجعه على جعل الاستقرار المالي الهدف الاول ضمن استراتيجيته المعلنة للمدة (٢٠١٦ / ٢٠٢٠). ولقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان ابرزها، ان اهم الادوات الكمية التي ترتبط بالمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي هي: نافذة نقد، الاحتياطي القانوني، النافذة حوالة على التوالي، حيث بلغت نسبة المساهمة في تأثير هذه الادوات في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي الى (٥٦%)، اما اهم التوصيات فكانت هي مراعاة الاستقرار المصرفي عند رسم السياسات النقدية لمعرفة حجم واتجاهات الصدمة في جانب الائتمان المحلي ، واحتمالات التعثر وتدني نسبة كفاية راس المال، وبالتالي التحوط والحذر من اي مشاكل تطرأ على القطاع المصرفي.

Abstract

The research sought to demonstrate the effectiveness of monetary policy in banking stability by measuring the impact of monetary policy in the composite index of banking stability in Iraq for the period 2010/2017, as the stability of the financial system is one of the main objectives that the Central Bank is keen to achieve along with other objectives to ensure the performance Effective for all economic units, this is what prompted the central banks to give more attention in ensuring the safety, durability and stability of their financial systems, and the increasing interest by the Central Bank of Iraq in the subject of financial stability stems from its responsibility in ensuring a sound and stable financial system. Maintain it and minimize potential risks after forecasting, and this is what encouraged him to make the financial stability first goal within the stated strategy for the period (2016/2020).

The researcher reached a number of conclusions, the most prominent of which is that the most important quantitative tools that are related to the aggregate index of banking stability are: cash window, legal reserve and transfer window respectively. The most important recommendations were to take into account the stability of the banking when drawing monetary policies to know the size and trends of the shock on the side of domestic credit, and the probability of default and low capital adequacy ratio, and therefore hedge and caution against any problems that occur in the banking sector.

١ - المقدمة

يعرف الاستقرار المصرفي على انه الحالة التي يكون بها الجهاز المصرفي والبنية التحتية متمثلة بالأطر القانونية والرقابية قادرة على الصمود بوجه الازمات المحلية والعالمية والتخفيف من حدتها واداء وظائفه الاساسية المتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح القروض المختلفة وتسوية المدفوعات بفاعلية ، لان ما يحدث من مشاكل في الجهاز المصرفي ينعكس اثرها سلباً في الاقتصاد ، وقد عمد البنك المركزي العراقي منذ العام ٢٠١٦ الى الاعتماد على المؤشر التجميعي لقياس حالة الاستقرار المصرفي في العراق والذي يعتبر طريقة متقدمة ومواكبة للتطورات التي تشهدها البنوك المركزية في العالم و الذي يعد اداة للإنذار المبكر للتنبؤ بالازمات المصرفية ، اذ تشير مشكلة البحث الى ان الجهاز المصرفي العراقي وبعد الاعتماد على المؤشر التجميعي الذي يعكس حالة الاستقرار المصرفي

(* بحث مستل من رسالة مقدمة لنيل شهادة الدبلوم العالي (المعادل للماستر) في المصارف للباحث الأول

في العراق قد شهد تقلبات مستمرة خلال مدة البحث (٢٠١٠ - ٢٠١٧) حيث شهد ادنى نسبة في الاستقرار المصرفي في الفصل الرابع من عام ٢٠١٧ ، و اعلى نسبة في الاستقرار المصرفي في الفصل الرابع من عام ٢٠١٣ .

بناءً على قرارات السياسة النقدية، لذا فان مشكلة البحث تصاغ بالتساؤلات الآتية:

١. هل هناك علاقة بين الادوات الكمية والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

٢. هل ان السياسة النقدية التوسعية والانكماشية تؤثر في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

واستند البحث الى فرضية رئيسية وهي: ان الادوات الكمية للسياسة النقدية تؤثر في الاستقرار المصرفي في العراق، وانطلاقاً مما سبق تبدو اهمية ايجاد الادوات والاجراءات والطرق الفعالة التي يمكن من خلالها المحافظة على الاستقرار المصرفي، ومن ثم تأدية الجهاز المصرفي دوره في تمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

٢-١ منهجية البحث

١-٢-١ مشكلة البحث

ان الجهاز المصرفي العراقي وبعد الاعتماد على المؤشر التجميعي الذي يعكس حالة الاستقرار المصرفي في العراق قد شهد تقلبات مستمرة خلال مدة البحث بناءً على قرارات السياسة النقدية، لذا فان مشكلة البحث تصاغ بالتساؤلات الآتية:

١. هل هناك علاقة بين الادوات الكمية والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

٢. هل ان السياسة النقدية التوسعية والانكماشية تؤثر في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

٢-٢-١ اهداف البحث

أ- عرض الإطار النظري للسياسة النقدية وادواتها.

ب- الوقوف على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي ومؤشرات تكوينه.

ت- ايجاد نوع واتجاه العلاقة بين الادوات الكمية للسياسة النقدية والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠ / ٢٠١٧).

٣-٢-١ اهمية البحث

أ- العمل على تعزيز الجهاز المصرفي العراقي من خلال الاعتماد على المؤشر التجميعي لقياس مستوى الاستقرار المصرفي والذي سيكون بمثابة جهاز الانذار المبكر لصناع القرار لتقادي الوقوع في المشاكل والازمات المالية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي.

ب- من الناحية العملية يعد هذا البحث مفيداً لصانعي السياسة النقدية في تحديد الادوات الكمية المثلى التي تحقق الاستقرار المصرفي.

٤-٢-١ فرضية البحث

" ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الادوات الكمية للسياسة النقدية تؤثر على الاستقرار المصرفي في العراق "

٥-٢-١ اسلوب البحث

اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي النظري والاسلوب القياسي لبيان أثر الادوات الكمية للسياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠ / ٢٠١٧.

٦-٢-١ حدود البحث

أ. الحدود الزمانية / المدة المحصورة بين عام (٢٠١٠) حتى عام (٢٠١٧) بواقع بيانات فصلية وان اختيار هذه المدة بسبب اصدار البنك المركزي تقارير الاستقرار المالي منذ عام ٢٠١٠.

ب. الحدود المكانية / الجهاز المصرفي العراقي (بيانات كلية)، والبنك المركزي العراقي.

٢- الإطار النظري للسياسة النقدية وادواتها

١-٢ مفهوم السياسة النقدية

يرجع ظهور السياسة النقدية بوصفه مفهوم محدد إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما انحصر دورها في المحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل استقرار الاسعار داخل الاقتصاد الوطني واستمر الوضع على ما هو عليه حتى ازمة الكساد العالمي (١٩٢٩ / ١٩٣٣)، وظهور الفكر الكينزي الذي دعا الى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من اجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو المطلوب (الدعمي والسعدي، ٢٠١٩: ١٤).
وتعددت مفاهيم السياسة النقدية في الادبيات الاقتصادية حسب معانيها (الضيق والواسع).

• فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق عرفها الاقتصادي (kent) " هي مجموعة الوسائل التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل"، وايضا عرفها (prather) " بانها تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي والخزينة " (الدوري والسامرائي، ٢٠١٣: ١٨٦).

• اما مفهوم السياسة بالمعنى الواسع فقد عرفت على انها " جميع الاجراءات والتدابير النقدية والمصرفية التي تؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، وهي بهذا المعنى فأنها تشمل جميع الاجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي بقصد التأثير في مقدار النقود وتوفيرها واستعمالها والائتمان " وكذلك عرفها الاقتصادي (Shaw) " بانها اي عمل مركزي تقوم به السلطة النقدية لتغيير كمية النقد او للتأثير في كلفة الحصول عليه " (الشمرى، ٢٠٠٨: ١٩).

٢-٢ ادوات السياسة النقدية

يقصد بأدوات السياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في التأثير على عرض النقد وتنظيم وتوجيه الائتمان وفقاً للموقف النقدي، من خلال تحكمها في حجم السيولة النقدية التي تحتفظ بها المصارف ومن ثم التحكم في قدرة هذه المصارف على منح الائتمان وفقاً لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي يرمي البنك المركزي الى تحقيقها. (القطابري، ٢٠١١: ٢٦) وتنقسم الادوات التقليدية الى نوعين:

أ- الادوات الكمية او العامة (غير المباشرة) للسياسة النقدية

ان هذه الادوات تسعى الى التأثير في كمية الائتمان وليس في نوعية الائتمان، أي بمعنى التأثير في مقدار الاحتياطات النقدية الموجودة لدى الجهاز المصرفي، وقد اتصفت هذه الادوات بأنها غير مباشرة، اي ان تأثيرها في عرض النقد لا يكون تأثيراً مباشراً، وانما يكون التأثير اولاً في المصارف ومن ثم تؤثر هذه المصارف في الائتمان واخيراً يتم التأثير في عرض النقد. (القريشي، ٢٠٠٥: ٧٥) ويدخل تحت هذا النوع من الادوات كل من سعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي الالزامي، والاحتفاظ بودائع لدى البنك المركزي مقابل عائد، والتعامل في الودائع الحكومية، وبيع وشراء العملات الأجنبية. (فهيمى، ٢٠٠٦: ١٥)

وتنقسم الادوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية الى:

١) سعر اعادة الخصم

هو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية لقاء اعادة خصم الاوراق التجارية والمالية قصيرة الاجل التي بحوزتها او الاقتراض بضمن الاوراق المالية الحكومية بهدف الحصول على احتياطات جديدة او اضافية لزيادة قدرة المصارف على منح الائتمان وتوليد ودائع جارية جديدة (Paul and William , 1985:305).

٢) عمليات السوق المفتوحة

تعد عمليات السوق المفتوحة احدى الادوات المؤثرة في ادارة السياسة النقدية والائتمانية بطريقة غير مباشرة، وتعتمد على وجود اسواق مالية متطورة ومنظمة، ويقصد بعمليات السوق المفتوحة هو قيام البنك المركزي بشراء وبيع الاوراق المالية

الحكومية المتمثلة في اذونات الخزنة والسندات الحكومية في السوق المالية والنقدية (علي، ١٩٩٩: ٢٩)، وان ابرز عمليات السوق المفتوحة هي: -

أ- مزادات حوالات الخزينة

طبقت هذه الاداة في (٢٠٠٤/٧/١٨) وتمت على اساس انشاء وزارة المالية (مزااد الحوالات)، واعطت البنك المركزي صلاحية العمل كوكيل مالي نيابة عنها في مزاداتها، اذ تعرض اصدارات حوالات الخزينة على المصارف العاملة والمجازة في العراق للمزايدة عليها، ولم تقتصر على مزادات حوالات وزارة المالية فقط، وانما اصدار حوالات للبنك المركزي ايضاً. (الخيكاني والعيساوي، ٢٠١٤: ١٦٠).

وبدا البنك المركزي بإصدار حوالات خزينة خاصة به، وتم العمل بهذا النوع من المزادات عام (٢٠٠٦) لحوالات خزينة ذات اجال (١٨٢ ، ٣٦٥ يوماً)، وفي عام (٢٠١٠) بدأ العمل بحوالات ذات اجل (٩١ يوماً) ، ويهدف البنك من بيعها السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير على مضاعف الائتمان لكونها نوعاً من انواع الاستثمار امام الجمهور والقطاع المصرفي. (عبد النبي، بدون تاريخ، ٥: ٤)

ب- نافذة العملة الاجنبية

بدأ تطبيق النافذة بتاريخ (٢٠٠٣/١٠/٤) وما زال لحد الان العمل مستمر بها ، وقد اعتمد البنك المركزي اسلوب تلبية الطلب على العملة الأجنبية - الدولار - من المصارف بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة والتي تصب في الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، وذلك بسبب ارتباط سعر الصرف بالمستوى العام للأسعار بصورة مباشرة ، واصبح البنك المركزي بمثابة (السوق المركزي للعملة الاجنبية) واستخدام اسلوب (التعويم المدار) ، وان هذا المزاد وضع حد لتقلبات قيمة الدينار مقابل الدولار وحصول تقارب بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي. (الخرجي، ٢٠١٠: ٩) ولقد حققت هذه الاداة عدة اهداف كان اهمها: - (عبد النبي، بدون تاريخ: ٦)

✓ بناء احتياطات بالعملة الاجنبية فاقت المحدد من قبل صندوق النقد الدولي (I.M.F)

✓ تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني مما ينعكس ايجاباً على المستوى العام للأسعار.

✓ المساهمة الكبيرة في السيطرة على عرض النقد وعلى العملة المطبوعة من خلال شراء البنك المركزي للعملة الاجنبية المتوفرة لدى وزارة المالية لغرض تمكين الوزارة من دفع النفقات التشغيلية للموازنة العامة للدولة بالدينار العراقي دون الحاجة الى اصدار عملة اضافية تزيد من حجم الكتلة النقدية وتسهم في رفع معدلات التضخم.

✓ اداة غير مباشرة لتطبيق السياسة النقدية في السيطرة على السيولة في الاقتصاد والمحافظة عليها.

٣) الاحتياطي القانوني

هي النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع المصارف بشكل الزامي (قانوني)، حيث يقوم البنك المركزي باقتطاع تلك النسبة وتحويلها الى حساب المصرف في البنك المركزي، وهذه النسبة تحدد وفقاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ويستخدم البنك المركزي الاحتياطي القانوني لتحقيق عدة اهداف (Miller , 2008: 395) منها: -

✓ ضمان سلامة اموال المودعين واطمئنان المودعين على اموالهم.

✓ تستخدم هذه الاموال لإقراض المصارف التي تتعرض لازمات مالية بهدف بقاء مراكزها المالية سليمة.

✓ التأثير على عرض النقد وحسب السياسة النقدية المتبعة سواء كانت توسعية او انكماشية.

٤) التسهيلات القائمة

ان البنك المركزي استخدم هذه الاداة بهدف منح الامان للمصارف من خلال ادارة فائض السيولة لديها بكفاءة عالية ضمن معدل معتدل من اسعار الفائدة، يضاف ايضاً الى تمكن البنك المركزي من السيطرة على السيولة (جواد، ٢٠٠٩: ١٣٩).

ويموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ تقسم التسهيلات القائمة الى نوعين: -

أ- تسهيلات الاقراض القائمة

بدأ العمل بهذا النوع من التسهيلات في شهر اب ٢٠٠٤ ، اذ يقوم البنك المركزي بمنح تسهيلات للمصارف استناداً للأهداف الاساسية للسياسة النقدية بهدف الحفاظ على نظام مالي سليم وامن ومنتظم، وهذه التسهيلات تكون من ثلاثة انواع: - (عبد النبي، بدون تاريخ: ٣)

- الائتمان الاولي
- الائتمان الثانوي
- تسهيلات الملجأ الاخير

ب- تسهيلات الايداع القائمة

ان هذا النوع من التسهيلات بدأ العمل بها في (٢٠٠٥/٣/١) وهي قائمة على اساس قبول البنك المركزي ودائع بالدينار العراقي او بالدولار الامريكي ، بهدف امتصاص العرض الفائض من السيولة العامة واستثماره لديه لقاء فائدة في حال اذا رغبت المصارف التي تتمتع بأرصدة فائضة للاستثمار ، ويحدد سعر الفائدة على مثل هذه الودائع بسعر اقل من سعر البنك المحدد من قبل البنك المركزي العراقي وبنسبة ٢% اقل من نسبة سعر البنك ، ان هذه التسهيلات ستنشأ قاعدة صلبة لأسعار فوائد ذات اجال قصيرة جداً وستساعد المصرف على ايجاد استقراره الى حد ما عندما يتنبأ بأسعار الفوائد المستقبلية ، والى حين تطور سوق الاوراق المالية الحكومية ، حيث يمكن للبنك المركزي ان يدير بكفاءة عمليات السوق المفتوحة ، ان تسهيل الودائع يمكن ان يعمل على سحب السيولة الزائدة من القطاع المصرفي تلقائياً ومن ثم تقليص حجم السيولة في الاقتصاد (البنك المركزي العراقي، بدون تاريخ: ٩).

وتنقسم تسهيلات الايداع القائمة الى انواع (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٥: ٤:٦) وهي:

- الاستثمار الليلي / هو عبارة عن استثمار قصير الاجل (لمدة ليلة واحدة) وبدأ العمل به في عام (٢٠٠٥)، اذ يفتح حساب لدى البنك المركزي بالدينار العراقي يودع به المبلغ المطلوب استثماره، ومن ثم يحسب البنك المركزي الفائدة في اليوم التالي ومن ثم قيد مبلغ الوديعة مع الفائدة في الحساب الجاري للمصرف المودع، وقد تم الغاء العمل بالاستثمار الليلي بالدينار العراقي اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١ وتم استبداله بالاستثمار مدة (٧) ايام وبنفس الفائدة البالغة ١٨% سنوياً.
- ودائع لمدة (٧) (١٤) و (٣٠) يوماً / النوع الثاني من تسهيلات الايداع القائمة بالدينار العراقي، اذ يقدم المصرف طلب فتح حساب جاري لدى البنك المركزي باسمه ويكون خاص بالوديعة وبعدها تحدد الوديعة ومدة الاستثمار سواء (٧) (١٤) او (٣٠) يوماً وتحسب الفائدة على اساس مدة الاستثمار للوديعة.

ت- الادوات النوعية (المباشرة) للسياسة النقدية

يطلق عليها الادوات الكيفية او الاختيارية او الانتقائية، كونها لا تتجه الى التأثير في مقادير الائتمان، وانما تستهدف التأثير في نوع الائتمان ووجهته بقصد توجيه بعض الانشطة الاقتصادية (الدعمي والسعدي، ٢٠١٩: ٧٤:٧٥) وهي كالآتي: -

- سياسة توجيه الائتمان.
- تحديد هامش الضمان ويعرف هامش الضمان على انه الفرق بين القيمة السوقية للسندات والحد الأعلى لقيمة القرض من هذه السندات.
- الاقتناع الادبي.
- تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء.
- التعليمات والتوجيهات.

٣-٢ مفهوم الاستقرار المصرفي

تعددت الجهات الدولية والاقليمية التي تعنى بتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي ، وهو ما ترتب على عدم وجود اتفاق على تعريف وحيد له ، حيث ان الاديبيات الاقتصادية تضمنت مفاهيم متعددة للاستقرار المالي ، والعديد منها ركز على تعريفه من زاوية كونه الحالة المقابلة لحالة عدم الاستقرار المالي ، التي قد تشهد اضطراب او قصور في قيام القطاع بوظيفة الوساطة المالية وفق اساس

ومعايير مثالية ، وهناك فريقاً آخر من الاقتصاديين قد انتقد هذا التوجه حيث اشاروا الى ان قيام القطاع المالي بوظيفته كوسيط مالي على الوجه الامثل لا يعني بالضرورة على قدرته في مواجهة الازمات المالية التي تنتقل من دولة لأخرى ، وايضاً لا يمكن تفاديها في ظل تحول العالم الى قرية صغيرة تربطها علاقات مالية واقتصادية غاية في التعقيد والتشابك (الشاذلي، ٢٠١٤: ١١) ويعرف الاستقرار المصرفي على انه قدرة المصرف على مواجهة اي اختلالات او اضطرابات تحدث في البيئة الخارجية للمصرف ، ويكون قادر على القيام بعملية الوساطة بين وحدات العجز ووحدات الفائض المالي ، وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية (shinasi,2004:15).

اما تعريف عدم الاستقرار المصرفي فهو يكون بتواجد ثلاث صفات رئيسية وهي: - (ferguson, 2002: 2)

- الاضمحلال او التقلب الكبير في اسعار الاصول المالية
- الاتجاه نحو الانكماش او التراجع عن منح الائتمان وزيادة القروض المتعثرة.
- ابتعاد الاقتصاد بصورة كبيرة عن وضع التوازن العام، بحيث لا يتناسب حجم الانفاق الكلي مع قدرة الاقتصاد على الانتاج.

٢-٤ مؤشرات الاستقرار المصرفي

لا يوجد اتفاق بين الدول على اختيار المؤشرات التي تستعمل لقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، اذ ان هنالك حرية في اختيار مؤشرات الاستقرار المصرفي وفقاً لكفاءة وأثر المؤشر للقطاع المصرفي في كل دولة حسب طبيعة تطور القطاع المصرفي وحسب رؤية البنك المركزي في اختيار نوع المؤشرات التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير وتعزيز الاستقرار المصرفي، والجدول رقم (١) يوضح المؤشرات المستخدمة لقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق ولكن يمكن الاخذ بتجارب الدول في هذا المجال.

جدول رقم (١) المؤشرات المستخدمة لقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق	
المؤشر الفرعي	المتغيرات
كفاية راس المال	راس المال الأساس + راس المال المساند / الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية + الموجودات المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية
جودة الموجودات	صافي القروض المتعثرة / رأس المال المساند القروض المتعثرة / اجمالي القروض
الربحية	العائد / الموجودات العائد / حقوق الملكية
جودة السيولة	الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات الموجودات السائلة / المطلوبات القصيرة الاجل
مخاطر الصرف الأجنبي	صافي المركز المفتوح بالعملة الاجنبية / رأس المال المطلوبات بالعملة الاجنبية / اجمالي المطلوبات
التركزات المصرفية	ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة / اجمالي الودائع القروض للحكومة المركزية والمؤسسات العامة / اجمالي القروض
المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي ٢٠١٧	

والآتي المؤشرات المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي لقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

أ- مؤشر كفاية راس المال

ان مؤشر كفاية راس المال يستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية ، وتكمن اهمية مؤشر نسبة كفاية راس المال في انها تأخذ بنظر الاعتبار اهم المخاطر المالية مثل (مخاطر اسعار الصرف ، مخاطر اسعار الفائدة ، مخاطر الائتمان) ، وتتعدى مؤشرات كفاية راس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية الى بنود خارج الميزانية مثل مخاطر المتاجرة بالمشتقات المالية (ظفاح، ٢٠٠٥ : ٩).

ب- جودة الموجودات (الاصول)

الموجودات هي مجموعة المنافع المستقبلية المتوقعة او الحقوق التي يحصل عليها المشروع نتيجة لأحداث مالية تمت في الماضي او الحاضر (الدعيمي والسعدي، ٢٠١٩: ٨٤)، وتشكل جودة ونوعية الموجودات حجر الاساس لأداء وكفاءة المصارف، لكون معظم مخاطر الاعسار المالي في المؤسسات المصرفية تنجم غالباً عن طريق نوعية الموجودات او مصاعب تحويلها الى سيولة عند الحاجة اليها (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧ : ٣٩).

ت- الربحية

يعرف مؤشر الربحية على انه " المؤشر الكاشف لمركز لمصرف التنافسي في الاسواق المصرفية ولجودة ادارتها ، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الاجل " ويعرفه البعض من وجهه نظر محاسبية" هو عبارة عن زيادة الايرادات الكلية خلال مدة معينة " ، اما تعريفه من الناحية الاقتصادية " فهو عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الايرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً اليها تكاليف الفرص البديلة (الدعمي والسعدي، ٢٠١٩: ٨٧)، وان انخفاض هذه النسبة يدل على وجود معوقات في ربحية المؤسسات المالية ، في حين ان ارتفاع هذه النسبة قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر .

ث - جودة السيولة

تتمثل السيولة بمقدرة المصرف على تلبية او الايفاء بالتزاماته بشكل عاجل وذلك من خلال تحويل موجوداته الى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة في قيمتها (الشمرى، ٢٠٠٩: ٣٧٠)، وتعد السيولة من اهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف عن الوحدات الاقتصادية الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فأن مجرد اشاعة عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس. (فهد، ٢٠٠٩: ٦٢).

وقد ادخلت بازل ٣ إطار جديداً لتنظيم السيولة اذ ركزت على رؤوس الاموال ذات الجودة العالية (الاسهم العادية)، ويتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة (LCR) الامر الذي يتطلب من المصارف ان تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة يمكنها من مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (٣٠) يوماً، وكذلك نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) الذي يعد اداة رقابة بنوية في قياس مستوى السيولة. (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٣١)

ج- مخاطر الصرف الاجنبي

تتعلق مخاطر الصرف الاجنبي مباشرة بأدونات وسندات الخزينة الاجنبية وبعض المشتقات المالية المكتتبه عليها، ويجب استمرارية ثبات اسعار الصرف لان التغيرات الكبيرة في اسعار الصرف يمكن ان تخلق ضغوطاً على كاهل القطاع المالي مباشرة من خلال تغير قيمة الاصول المالية في القطاع او بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في الاقتصاد (طلفاح، ٢٠٠٥: ٤٤: ٦٦)

ح- التركزات المصرفية

ان دواعي المحافظة على استقرار اوضاع المصرف وعدم تعريضها الى المخاطر يستدعي تجنب التركزات في نشاطات واعمال المصرف وبكافة اشكالها إلا ان الملاحظ وجود هذه الظاهرة التي تتمثل في اغلب الاحيان (اسماعيل، ٢٠١٧: ٢: ٣) في:

(١) التركزات الائتمانية.

(٢) التركزات الاستثمارية .

(٣) التركزات في الودائع.

(٤) تركيزات المساهمين في أسهم المصرف.

(٥) تركيزات في الموجودات النقدية على حساب الاستثمارات والنشاطات الأخرى.

اذ يقيس هذا المؤشر نسبة التركزات المصرفية في المصارف، اذ ان ارتفاع قيمة هذا المؤشر يمثل دعماً مشروطاً بالجدارة الائتمانية للحكومة ومؤسساتها الاقتصادية لاستقرار المصرفي وانخفاض احتمالية حدوث ازمات مصرفية في الاجل القصير .

(البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٥٤).

٢-٥ المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

تزايد الاعتماد على قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي من قبل العديد من البنوك المركزية حول العالم باعتباره يعطي صورة أفضل عن سلامة واداء الجهاز المصرفي بدلاً من الاعتماد على مؤشرات منفردة ، لان الاستقرار المصرفي من غير الممكن قياسه وتقييمه على اساس مؤشر واحد فقط دون الاخذ بمزيد من الاعتبار للمؤشرات الاخرى العاكسة لحالة اداء الجهاز المصرفي (البنك المركزي العراقي تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧: ٤٧)، ولقد قامت العديد من المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة وغيرها باستخدام

المؤشرات التجميعية كوسيلة سهلة المقارنة بين اداء الدول وفقاً لبعض المعايير التي يتم تمثيلها بالمؤشرات الفرعية الاساسية ، ويعرف المؤشر التجميعي على انه مقياس (عددي او كمي) مجمع يضم مجموعة من المؤشرات الفردية التي تعكس جوانب الظاهرة محل الاهتمام ، بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد على نموذج معين للحصول على مؤشر تجميعي يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية ، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط سهل الفهم والتفسير .
(علي، ٢٠٠٦: ٩) ولتوضيح الفكرة الاساسية لبناء المؤشرات التجميعية، يمكن النظر الى المؤشر التجميعي على انه قمة الهرم الذي يتضمن البيانات الاساسية في قاعدته، والمؤشرات الفرعية في الجزء الوسط، كما موضح في الشكل رقم (١).
(علي، ٢٠٠٦: ٩).



شكل رقم (١) الفكرة الاساسية لبناء المؤشر التجميعي

وايضاً يمكن تعريف المؤشر التجميعي على انه: عبارة عن توليفة رياضية لعدة مؤشرات مختلفة، والتي بدورها تمثل مختلف ابعاد الظاهرة محل الدراسة، وهو كذلك قيمة مستمدة من مجموعة من المؤشرات المختلفة، استناداً الى نموذج نظري لمفهوم متعدد الابعاد محل القياس (ريمة، ٢٠١٣: ١٢٣)

٦-٢ خطوات بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق

لقد تم بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق على افضل الممارسات الدولية في هذا المجال ، وباعتماد على مجموعة من النسب المالية الملائمة لطبيعة الجهاز المصرفي العراقي ، وان هذه النسب تتمثل في كفاية راس المال والسيولة والربحية وجودة الاصول ومخاطر الصرف الاجنبي والتركزات المصرفية ، اذ ان هذه المؤشرات تعكس مدى سلامة الجهاز المصرفي العراقي فضلاً عن تحليل مستوى المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي ككل ، وان الخطوات المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي لقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي هي:- (البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، ٢٠١٧: ٤٦)

$$A - \text{تحويل بيانات المتغيرات الى قيم معيارية بواسطة الصيغة الاتية: } Z = \frac{A - \text{Min}}{S.D}$$

اذ ان:

A : تمثل القيم الحقيقية لبيانات المؤشر الفرعي

Min: تمثل القيمة الصغرى للبيانات

S.D: تمثل قيمة الانحراف المعياري

Z: تمثل القيمة المعيارية للمتغير

وتتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين الصفر وما لانهاية (0-∞)، اذ كلما اقتربت قيمة المؤشر التجميعي من الصفر يعني ذلك مخاطر أكبر واستقرار اقل، في حين ابتعاد تلك القيمة من الصفر يشير الى مخاطر اقل وزيادة في مستوى الاستقرار المصرفي.

ب- تحديد الاوزان

تم تحديد اوزان متساوية (جميع المتغيرات الفرعية لها اهمية متساوية) للمتغيرات الخاصة بالمؤشرات الفرعية والتي كانت (0.166).
ت- جمع القيم المعيارية الموزونة للمتغيرات لغرض الحصول على قيم للمؤشرات الفرعية، على سبيل المثال جمع كلاً من نسبة (العائد / الموجودات) ونسبة (العائد / حقوق الملكية) للحصول على المؤشر الفرعي للربحية.

ث- حساب المتوسط للمؤشرات الفرعية لغرض الحصول على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق وفق الصيغة الاتية:

$$BSI = \frac{\sum 1Z1 + \sum 2Z2 + \sum 3Z3 + \sum 4Z4 + \sum 5Z5 + \sum 6Z6}{N}$$

اذ ان "BSI" تمثل المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق، "Z1- Z6" تمثل قيم المؤشرات الفرعية.

٣- الجانب التطبيقي

١-٣ متغيرات البحث

أ- المتغيرات المستقلة: ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج قد شملت الادوات الكمية (الغير مباشرة) المطبقة في العراق وهي:-

١. تسهيلات الايداع القائمة: وهي تمثل رصيد تسهيلات الايداع القائمة بالدينار العراقي لمدة سبعة ايام وسيمرز لها في معادلة

الانحدار بالرمز X1.

٢. حوالات الخزينة للبنك المركزي العراقي: وهي تمثل حوالات استحقاق ٩١ يوم وسيمرز لها في معادلة الانحدار بالرمز X2.

٣. نافذة بيع العملة (تقداً): تمثل بيع العملة الاجنبية نقداً وسيمرز لها في معادلة الانحدار بالرمز X3.

٤. نافذة بيع العملة (حوالة): تمثل حوالات العملة الاجنبية وسيمرز لها في معادلة الانحدار بالرمز X4.

٥. متطلبات الاحتياطي القانوني: تمثل المبلغ الناتج من تطبيق اداة نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع المصرفية وسيمرز لها

في معادلة الانحدار بالرمز X5. والجدول رقم (٢) يبين بيانات المتغيرات المستقلة

جدول رقم (٢) بيانات المتغيرات المستقلة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٠					
الفصل	الايذاعات القائمة (مليار دينار)	حوالات الخزينة (مليون دينار)	نافذة بيع العملة نقد (مليون دولار)	نافذة بيع العملة حوالة (مليون دولار)	الاحتياطي القانوني (مليار دينار)
٢٠١٠ ف١	٢٨٤٢	٤٠٠٠٢٠	٦٠٤	٨٢٦٣	٩٩٧٠
٢٠١٠ ف٢	٩٦٦	١٦٣٠٠٠	٣٩٦	٨٤٤٦	٨٣٠٠
٢٠١٠ ف٣	١٨٤٤	٤٠٠٠١٠	١١١٠	٨٢٢٥	٦٤٦٦
٢٠١٠ ف٤	١٠٦٦	٤٠٠٠٣٠	٨٦٤	٩٠٤٠	٧١٥٥
٢٠١١ ف١	١٩١٣	٧٠٠٠٤٠	١٠٧	٩٢٣٤	٦٩٩٣
٢٠١١ ف٢	٩٤٨	٦٠٠٠٣٠	٢٩٣	٩٠٣٠	٧١٨٩
٢٠١١ ف٣	١٣٠١	٦٠٠٠٤٠	٤٠٠	٩٧٣٠	٧٢٩٦
٢٠١١ ف٤	٢٤٧٠	٥٠٠٠٢٠	٦٦٠	١٠٣٤٤	٧٨١٤
٢٠١٢ ف١	٣١٧٣	٩٠٠١٠٠	٨٢٣	٩٣٢٦	٧٧٧١
٢٠١٢ ف٢	٣١٥٦	٩١٠٠١٢٠	٤٩٧	١٠٢٢١	٨٦٩٦
٢٠١٢ ف٣	٢٤٠٢	١٣٥٠٠٧٠	٨٧٩	١٣٩٢١	٨٤٦٤
٢٠١٢ ف٤	٣١١٥	٧٥٠٠٤٠	١٤٦٥	١١٥١٨	٨٦٢٤
٢٠١٣ ف١	٣٥٠١	٧٧٨٠٢٠	١٦٢٣	٨٥٢٩	٩٣٠٤
٢٠١٣ ف٢	٢٧٩٧	١٣٨٠٣٠	٣٤٣٩	١٠١٨٠	٩١٤٨
٢٠١٣ ف٣	٣٨٩٦	٢٠٠٠٠٠	٣٧٠٨	١١٩٥٣	٩٦٥٥
٢٠١٣ ف٤	٣١٣٤	٩٤٩٠٨٠	٣٤٥٥	١٠٣٤٤	٩٦٢٦
٢٠١٤ ف١	٢٣٨٠	١٠٥٠٣٦٠	٣٠٩٣	٩٠٣٥	٩٩٢٤
٢٠١٤ ف٢	٣١٤٩	٨٢٥٥٤٠	٣٨١١	٩٤٠٨	٩٧٣١
٢٠١٤ ف٣	٣٥٣	٧٤٦٦٥٠	٤١٧٩	٩٥٦٦	٩٨٣٩
٢٠١٤ ف٤	٣٨٣	٨٥٩٢٩٠	٣٤٨٠	٩١٥٦	١٠٥٧٦
٢٠١٥ ف١	٤٠٠	١١٨٦٨٩٠	٨٧٧	٦١٣٠	١٠٠٩٧
٢٠١٥ ف٢	٢٨٣	١١٦٢٨٨٠	١٧١٤	٩٦٨٦	٩٨٦٨
٢٠١٥ ف٣	٢١٢	١٤٠٠١٤٠	١٩١٦	١٢٢٠٣	٩٥٣٠
٢٠١٥ ف٤	٣٣٢	١٠٨٢٠٩٠	١٤٨٣	١٠٢٩٥	٩٣٩٠
٢٠١٦ ف١	١٣٧٢	٠٠٠٠٠٠	١٠٣٩	٦٧٢٥	٨٦١٢
٢٠١٦ ف٢	١٠٦٢	٠٠٠٠٠٠	١٠٣٣	٣٢١٦	٨٦١٥
٢٠١٦ ف٣	٤١٦	٠٠٠٠٠٠	١١٦٧	٢٠٠٢	٨٥٤٤
٢٠١٦ ف٤	٣٢٧	٠٠٠٠٠٠	١٤٦٠	٣٧٦٨	٨٧٠٧
٢٠١٧ ف١	٣٨٥	٣٠٠٠٠٠	٢٢٩٠	٧٠٩٥	٦١٧٩
٢٠١٧ ف٢	٢١٣	٠٠٠٠٠٠	٢٤٨٧	٧٥٥٢	٦٢٩٥
٢٠١٧ ف٣	٢٢١	٢٠٠٠٠٠	٢٣٠٨	٨٥٣٥	٦٠٩٣
٢٠١٧ ف٤	١٠١	١٤٥٠٠٠	٢٢٦٧	٨١٩٣	٦٥٠٥

المصدر: دائرة الاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠١٧-٢٠١٠.

ب. المتغيرات التابعة:

ان المتغيرات التابعة الداخلة في النموذج قد شملت المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق وسيتم له في معادلة الانحدار بالرمز Y.

جدول رقم (٣) بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٧ (نسبة مئوية)							
المؤشر التجميعي	التركيزات المصرفية	مخاطر الصرف الاجنبي	جودة السيولة	الربحية	جودة الاصول	كفاية راس المال	الفصل
٠,١٥٦	٠,٤٠٢	٠,٤٨٨	٠,١٨٣	٠,١٠١	٠,١٠٠	٠,٤٥٠	٢٠١٠ ف١
٠,٢٤٠	٠,٥٦٢	١,٠٢٧	٠,١٦٠	٠,١٩٨	٠,١١٦	٠,٥٨١	٢٠١٠ ف٢
٠,١٨٦	٠,٦٨٥	٠,٥٨٤	٠,٠٤٦	٠,٥٨٥	٠,٠٤٨	٠,١٢٧	٢٠١٠ ف٣
٠,٢٢٢	٠,٨١٨	٠,٦٠٧	٠,١٨٣	٠,٦٦٣	٠,٠٥٦	٠,١٢٣	٢٠١٠ ف٤
٠,١٦٥	١,٠١٦	٠,٥٣٩	٠,٠٤٥	٠,١٨٠	٠,٠٢٠	٠,٠١٩	٢٠١١ ف١
٠,٢٠٤	٠,٩٩٢	٠,٢٤٧	٠,٣٣٩	٠,٥٥٧	٠,٠٥٤	٠,٠٦٣	٢٠١١ ف٢
٠,٢٦٠	١,٠٧١	٠,٢٤٣	٠,٣١٧	٠,٧٨١	٠,٠٥٣	٠,٤٠٦	٢٠١١ ف٣
٠,٢٢٥	٠,٩٦٩	٠,٢٠١	٠,٣٥٩	٠,٨٤٣	٠,٠٨٣	٠,٠٢٧	٢٠١١ ف٤
٠,١٥٧	٠,٧٧١	٠,٢٣٣	٠,٣٨٩	٠,٢٥٦	٠,٠٥٤	٠,٠٣١	٢٠١٢ ف١
٠,٢٠٣	٠,٩١١	٠,٢٢١	٠,٣٥٣	٠,٦٦٩	٠,٠٥٧	٠,٠٢٣	٢٠١٢ ف٢
٠,٢٩٧	٠,٩٩١	٠,٧٠٣	٠,٣٢٣	٠,٩٧١	٠,٠٤٦	٠,٢٤٣	٢٠١٢ ف٣
٠,٢٨٦	٠,٩١٣	٠,٥٨٥	٠,٣٤٤	١,١٤٧	٠,٠٠٣	٠,١٥٥	٢٠١٢ ف٤
٠,٢٣٠	٠,٦٦٤	٠,٦٨٨	٠,٣٨١	٠,٢٦٢	٠,٠٧٤	٠,٤٧٠	٢٠١٣ ف١
٠,٣٨١	٠,٧٧٣	٠,٦٧٢	٠,٧٠٥	٠,٥٨٢	٠,٢٦٧	٠,٠٩٥	٢٠١٣ ف٢
٠,٣١٨	٠,٧٦٧	٠,٧١٩	٠,٦٩٠	٠,٧٥٣	٠,٢٦٦	٠,٣٠٦	٢٠١٣ ف٣
٠,٣٧١	٠,٧٣٢	٠,٧١٢	٠,٧٣٣	٠,٩١٧	٠,٥٦٨	٠,٤٢٢	٢٠١٣ ف٤
٠,٢٩٢	٠,٦٤٧	٠,٧٣٨	٠,٧٦٨	٠,١٦٣	٠,٦٨٦	٠,٢١١	٢٠١٤ ف١
٠,٣٠٩	٠,٦٢٢	٠,٧٢٤	٠,٨١٦	٠,٣٥٣	٠,٦٤٥	٠,٢٤٣	٢٠١٤ ف٢
٠,٣٠٥	٠,٨١٨	٠,٦٩٧	٠,٨٣٧	٠,٣٨٤	٠,٥٩٥	٠,٠٣١	٢٠١٤ ف٣
٠,٣٣٩	٠,٩٤٥	٠,٦٨٧	٠,٧٩٩	٠,٦٣١	٠,٥٨٥	٠,٠٩١	٢٠١٤ ف٤
٠,٢٩٣	٠,٨٧٠	٠,٥٦٧	٠,٨٦٨	٠,٢٩٥	٠,٥٩٣	٠,٠٣٩	٢٠١٥ ف١
٠,٢٧٢	٠,٨٣٦	٠,٣٩٣	٠,٨٦٢	٠,٢٩٨	٠,٥٨١	٠,٠٢٧	٢٠١٥ ف٢
٠,٢٧٦	٠,٨٢٦	٠,٣٧٨	٠,٨١٩	٠,٣٤٧	٠,٦٠٠	٠	٢٠١٥ ف٣
٠,٣٠٠	٠,٨٠٤	٠,٣١٤	٠,٩١٨	٠,٤٩٧	٠,٧٤٤	٠,٠٢٣	٢٠١٥ ف٤
٠,٢٦٣	٠,٧٩٤	٠,٢١٦	٠,٨٩٤	٠,٠٣١	٠,٨٠٦	٠,١٦٣	٢٠١٦ ف١
٠,٢٥٦	٠,٧٦٦	٠,٠٨٩	٠,٩٣٧	٠,١٢٩	٠,٨٣٣	٠,٠٦٣	٢٠١٦ ف٢
٠,٢٧٣	٠,٧٨٥	٠,٠٨٠	٠,٩٠٤	٠,٢٢٢	٠,٨٣٨	٠,١٧٩	٢٠١٦ ف٣
٠,٢٨٣	٠,٧٣٧	٠,٠٢٧	٠,٩٤٣	٠,٥٢٢	٠,٧٧٤	٠,١١٥	٢٠١٦ ف٤
٠,٢٤٨	٠,٦٦٨	٠,٠٦١	٠,٩٣٧	٠,٠٩٣	٠,٧٦٢	٠,٢٠٧	٢٠١٧ ف١
٠,٢٦٩	٠,٧١١	٠,٠٨٣	٠,٩٢٣	٠,١٨١	٠,٧٦١	٠,٣٠٢	٢٠١٧ ف٢
٠,٢٤١	٠,٦٦٤	٠,٠٨٩	٠,٥٤٠	٠,٣٤٢	٠,٧١٤	٠,٣١٠	٢٠١٧ ف٣
٠,٢٢٢	٠,٦٣٨	٠,٠٥٠	٠,٦٣٠	٠,٧٧٨	٠,٩٥٤	٠,٤٩٨	٢٠١٧ ف٤

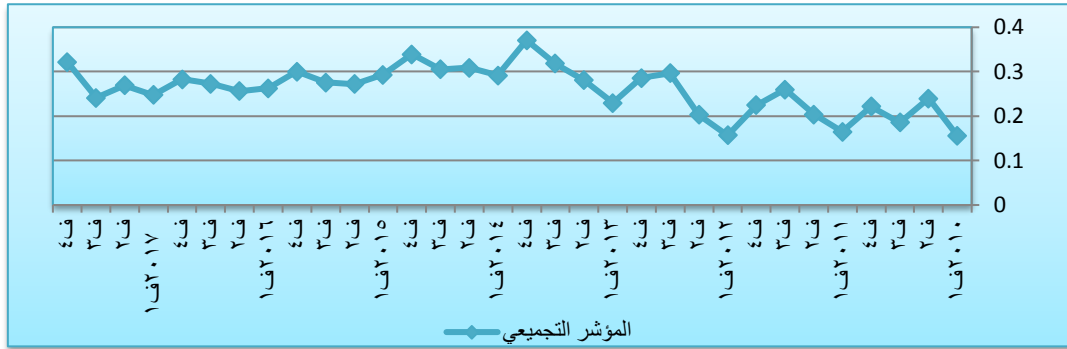
المصدر: من عمل الباحث وبالاتناد الى طريقة المتوسط المرجح وباستخدام المعادلة:

$$BSI = \frac{\sum 1Z1 + \sum 2Z2 + \sum 3Z3 + \sum 4Z4 + \sum 5Z5 + \sum 6Z6}{N}$$

٣-٢ اتجاهات المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٠ / ٢٠١٧)

ان تقييم مستوى الاستقرار المصرفي بواسطة المؤشر التجميعي يعتمد بالدرجة الاساس على مكونات المؤشر التجميعي واتجاهاته ، وبالاتناد الى الجدول (٣) والشكل (٢) يتضح ان المؤشر التجميعي قد شهد ادنى مستوياته في الفصل الاول من عام ٢٠١٠ اذ بلغ (0.15) ، وبعدها اخذت قيم المؤشر التجميعي المقدره تسجل تقلبات طفيفة نحو الارتفاع والانخفاض وصولاً الى عام ٢٠١٣ وتحديداً في الفصل الرابع اذ بلغ اعلى مستوياته (0.37) خلال مدة البحث (٢٠١٧/٢٠١٠) ، ثم شهد بعدها المؤشر التجميعي انخفاضاً وارتفاعاً ووصولاً الى الفصل الاخير من عام ٢٠١٧ اذ بلغ (0.32) ، وبالرغم من التغيرات التي شهدتها المؤشر التجميعي خلال مدة البحث (٢٠١٧/٢٠١٠) فإن المؤشر التجميعي سجل اتجاه تصاعدي بشكل عام خلال نفس المدة المذكورة ، وان الشكل (٢) يبين اتجاهات المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق.

(قيمة معيارية)



المصدر: بالاستناد الى الجدول (٣)

٣-٣ نتائج معامل الارتباط بيرسون

لمعرفة علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة ب (الاداءات القائمة، حوالات الخزينة، النافذة نقد، النافذة حوالة، والاحتياطي

القانوني) مع المتغير المعتمد والمتمثل ب المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي وكانت النتائج كما يلي:

علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي:

جدول رقم (٤) يبين ارتباط بيرسون مع الاختبار الثاني للمتغيرات المستقلة مع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

الترتيب	الدالة	القيمة التائية لاختبار معامل الارتباط	قيمة معامل الارتباط	
--	غير دال	٠,٩٣	-٠,١٦٧	الاداءات القائمة
--	غير دال	٠,٧٦	-٠,١٣٧	حوالات الخزينة
١	دال	٥,٢٩	٠,٦٩٥	النافذة نقد
٣	دال	٢,٣٤	٠,٣٩٣	النافذة حوالة
٢	دال	٢,٦٤	٠,٤٣٤	الاحتياطي القانوني

القيمة التائية الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٣٠,١) = ٢,٠٤

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول (٤) نلاحظ بان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لكل من النافذة نقد والنافذة حوالة والاحتياطي القانوني مع

المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي حيث بلغت القيمة التائية لكل منهما وعلى التوالي (٥,٢٩، ٢,٣٤، ٢,٦٤) وهي اكبر من

القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٣٠,١) والبالغة (٢,٠٤)، ولم تظهر علاقة الارتباط لكل من الاداءات

القائمة والحوالات الخزينة مع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، حيث بلغت القيم التائية لكل منهما وعلى التوالي (٠,٩٣،

٠,٧٦) وهي اصغر من القيمة التائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، اما ترتيب الارتباطات المعنوية فكانت كما يلي:

١- النافذة نقد مع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي بالمرتبة الاولى

٢- الاحتياطي القانوني مع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي بالمرتبة الثانية

٣- النافذة حوالة مع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي بالمرتبة الثالثة

اما عن مدى التأثير المعنوي فقد جاء كما يأتي:

فسنختبر فرضيات الانحدار الخطي البسيط لتأثير كل متغير من هذه المتغيرات على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي وحسب

اهمية كل واحد يتغير منهم وكذلك سنستخدم الانحدار الخطي المتعدد في تأثير هذه المتغيرات معاً على المؤشر التجميعي للاستقرار

المصرفي للتعرف هل سيزداد التأثير ام يقل عند تأثيرهما معاً.

جدول رقم (٥) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط في تأثير النافذة نقد على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية	قيمة F الجدولية	الدلالة
٠,٢١	٠,٧٠	٠,٤٨	٢٨,٠٥	٣٠,١	٤,١٧	وجود تأثير

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (٥) بلغت قيمة F المحسوبة (٢٨,٠٥) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٣٠,١) والبالغة (٤,١٧) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي هناك تأثير ذات دلالة معنوية للنافذة نقد على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٤٨) وهذا يعني بان (٤٨%) من التغيرات الحاصلة في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي يمكن تفسيره من خلال النافذة نقد، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (٠,٧٠) وهي قيمة موجبة وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في النافذة نقد سوف يكون هناك زيادة بمقدار (٧٠%) في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي: $Y = 0.21 + 0.70 X3$ حيث ان:

Y: تمثل المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

X3: تمثل النافذة نقد

جدول (٦) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط في تأثير الاحتياطي القانوني على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية	قيمة F الجدولية	الدلالة
٠,٢١	٠,٤٣	٠,١٩	٦,٩٤	٣٠,١	٤,١٧	وجود تأثير

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (٦) بلغت قيمة F المحسوبة (٦,٩٤) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٣٠,١) والبالغة (٤,١٧) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي هناك تأثير ذات دلالة معنوية للاحتياطي القانوني على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,١٩) وهذا يعني بان (١٩%) من التغيرات الحاصلة في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي يمكن تفسيره من خلال الاحتياطي القانوني، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (٠,٤٣) وهي قيمة موجبة وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في الاحتياطي القانوني سوف يكون هناك زيادة بمقدار (٤٣%) في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 0.21 + 0.43 X_5$$

حيث ان "X5" تمثل الاحتياطي القانوني

جدول (٧) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط في تأثير النافذة حوالة على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية	قيمة F الجدولية	الدلالة
٠,٢٥	٠,٣٩	٠,١٥	٥,٤٨	٣٠,١	٤,١٧	وجود تأثير

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (٧) بلغت قيمة F المحسوبة (٥,٤٨) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٣٠,١) والبالغة (٤,١٧) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي هناك تأثير ذات دلالة معنوية للنافذة حوالة على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,١٥) وهذا يعني بان (١٥%) من التغيرات الحاصلة في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي يمكن تفسيره من خلال النافذة حوالة، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (٠,٣٩) وهي قيمة موجبة وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في النافذة حوالة سوف يكون هناك زيادة بمقدار (٣٩%) في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 0.25 + 0.39 X_4$$

حيث ان "X4" تمثل النافذة حوالة

جدول رقم (٨) يبين نتائج الانحدار الخطي المتعدد في تأثير النافذة نقد والاحتياطي القانوني على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا (النافذة نقد)	قيمة معامل بيتا (الاحتياطي القانوني)	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	درجة الحرية	قيمة F الجدولية	الدلالة
٠,١٤	٠,٦٢	٠,٢٤	٠,٥٢	١٥,٨١	٢٩,٢	٣,٣٣	وجود تأثير

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (٨) بلغت قيمة F المحسوبة (١٥,٨١) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٢٩,٢) والبالغة (٣,٣٣) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي هناك تأثير ذات دلالة معنوية للنافذة نقد والاحتياطي القانوني على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة للمتغيرين هذا يعني بان التأثير ايجابي لكليهما، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٥٢) وهذا يعني بان (٥٢%) من التغيرات الحاصلة في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي يمكن تفسيره من خلال النافذة نقد والاحتياطي القانوني، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

$$Y = 0.14 + 0.62 X3 + 0.24 X5$$

كما نلاحظ بان قيمة معامل التحديد اي نسبة المساهمة قد تغيرت حيث كانت تبلغ (٤٨%) عندما كانت تأثير النافذة نقد في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي وقد ازدادت هذه القيمة لتصل نسبة المساهمة في تأثير متغيرات النافذة نقد والاحتياطي القانوني في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي الى (٥٢%) وهذا يعني ازدادت نسبة المساهمة عند دخول متغير الاحتياطي القانوني.

جدول رقم (٩) يبين نتائج الانحدار الخطي المتعدد في تأثير النافذة نقد والاحتياطي القانوني والنافذة حوالة على المؤشر

التجميعي للاستقرار المصرفي

الدالة	قيمة F الجدولية	درجة الحرية	قيمة F المحسوبة	قيمة معامل التحديد %	قيمة الثابت
وجود	٢,٩٥	٢٨,٣	١١,٧٨	٠,٥٦	٠,١٥
تأثير					٠,٥٧
					٠,١٩
					٠,٢٠

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (٩) بلغت قيمة F المحسوبة (١١,٧٨) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٢٩,٢) والبالغة (٢,٩٥) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي هناك تأثير ذات دلالة معنوية للنافذة نقد والاحتياطي القانوني و النافذة حوالة على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة لجميع المتغيرات هذا يعني بان التأثير ايجابي لكليهما، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٥٦) وهذا يعني بان (٥٦%) من التغيرات الحاصلة في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي يمكن تفسيره من خلال النافذة نقد والاحتياطي القانوني و النافذة حوالة، اما معادلة الانحدار

$$Y = 0.15 + 0.57 X3 + 0.19 X5 + 0.20 X4$$

فكانت بالشكل التالي: كما نلاحظ بان قيمة معامل التحديد اي نسبة المساهمة قد تغيرت حيث كانت تبلغ (٤٨%) عندما كانت تأثير النافذة نقد في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي وقد ازدادت هذه القيمة لتصل نسبة المساهمة في تأثير متغيرات النافذة نقد والاحتياطي القانوني في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي الى (٥٢%) وهذا يعني ازدادت نسبة المساهمة عند دخول متغير الاحتياطي القانوني، كما زادت ايضاً عندما دخول متغير النافذة حوالة حيث بلغت نسبة المساهمة في تأثير متغيرات النافذة نقد والاحتياطي القانوني والنافذة حوالة في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي الى (٥٦%) وهذا يعني ازدادت نسبة المساهمة عند دخول متغير النافذة حوالة بالإضافة الى المتغيرات النافذة نقد والاحتياطي القانوني.

٤- الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ الاستنتاجات

أ- يعتبر المؤشر التجميعي طريقة متقدمة ومواكبة للتطورات التي تشهدها البنوك المركزية في العالم ويعد اداة للتنبؤ بالأزمات المصرفية، اذ شهد الاستقرار المصرفي في العراق من خلال المؤشر التجميعي تقلبات مستمرة خلال فترة البحث (٢٠١٠ - ٢٠١٧)، حيث شهد أدنى نسبة في الاستقرار المصرفي في الفصل الرابع من عام ٢٠١٧، و اعلى نسبة في الاستقرار المصرفي في الفصل الرابع من عام ٢٠١٣.

ب- ان من اهم الادوات الكمية التي ترتبط بالمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي هي: نافذة نقد، الاحتياطي القانوني، النافذة حوالة على التوالي، حيث بلغت نسبة المساهمة في تأثير هذه الادوات في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي الى (٥٦%).

ت- ان الايداعات القائمة وحوالات الخزينة لم تظهر لها علاقة واضحة مع المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي خلال مدة البحث ٢٠١٠-٢٠١٧.

٤-٢ التوصيات

أ- بما ان المؤشر التجميعي يعكس حالة الاستقرار في الجهاز المصرفي العراقي والذي يتكون من عدة مؤشرات مصرفية فرعية لذا يجب اعادة النظر في اختيار المؤشرات الفرعية التي تكون المؤشر التجميعي، مثل (مخاطر سعر الفائدة التي استخدمت في تركيا والتشيك) (معلومات السوق- مؤشر لاحتمالية السوق الضمني للتخلف عن السداد للمصارف، تقلب القطاع المصرفي لتقلب سوق الأسهم العام التي استخدمت في الامارات) (استثمارات المصارف التي استخدمت في الجزائر) (الودائع التي استخدمت في مصر).

ب- يجب مراعاة الاستقرار المصرفي عند رسم السياسات النقدية لمعرفة حجم واتجاهات الصدمة في جانب الائتمان المحلي، واحتمالات التعثر وتدني نسبة كفاية راس المال، وبالتالي التحوط والحذر من اي مشاكل تطرأ على القطاع المصرفي.

ت- ضرورة التزام الجهاز المصرفي العراقي بالقوانين المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والمتمثلة بالنسب المحددة للمؤشرات المصرفية لغرض تجنب المخاطر والازمات المصرفية.

٥- المصادر

٥-١- المصادر العربية

١. اسماعيل، علي محسن، من اجل قطاع مصرفي عراقي رصين، البنك المركزي العراقي، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧.
٢. البنك المركزي العراقي، التسهيلات الائتمانية، المديرية العامة للاتفاقيات والقروض، قسم القروض الداخلية، ٢٠٠٥.
٣. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير السياسة النقدية السنوية للسنوات من (٢٠١٠) الى (٢٠١٧).
٤. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية السنوي ٢٠٠٥.
٥. البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي للبيانات الاقتصادية والاحصائية، www.cbi.iq
٦. البنك المركزي العراقي، تقارير الاستقرار المالي السنوي للسنوات من (٢٠١٠) الى (٢٠١٧).
٧. البنك المركزي العراقي، ملخص عن ادوات سياسة البنك المركزي، www.cbi.iq
٨. الخزرجي، ثريا، السياسة النقدية بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٣، ٢٠١٠.
٩. الخيكاني، نزار كاظم والعيساوي، حسين عبد الامير، امكانية الادوات النقدية المستحدثة على التأثير في عرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٠٤)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٣، ٢٠١٤.
١٠. الدعيمي، عباس كاظم جاسم والسعدي، زهراء يوسف عباس، مسارات السياسة النقدية والمالية (بين النظرية والتطبيق)، مؤسسة دار الكتب، كربلاء، العراق، ط ١، ٢٠١٩.
١١. الدوري، زكريا والسامرائي، يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٣.
١٢. الشمري، باسم خميس عبيد، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمد (١٩٩٠-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٨.
١٣. الشمري، صادق راشد، ادارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط ١، ٢٠٠٩.

١٤. القرشي، علي حاتم عبد، تفعيل ادوات السياسة النقدية في الاقطار النامية مع الاشارة للعراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠١، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٥.
١٥. القطايري، محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية)، دار غيداء للنشر، عمان، الاردن، ط ١، ٢٠١١.
١٦. جواد، سجي فاضل، معوقات السياسة النقدية وبرنامج الاصلاح الاقتصادي لواقع الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية المجلد ١٥، العدد ٥٥، ٢٠٠٩.
١٧. ريمة، ذهبي، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة ٢٠٠٣-٢٠١١، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قسنطينة ٢، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٣.
١٨. طلفاح، احمد، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، ابريل ٢٠٠٥.
١٩. عبد النبي، وليد عيدي، البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، البنك المركزي العراقي، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي، بدون تاريخ.
٢٠. عبد النبي، وليد عيدي، مزاد العملة ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي، بدون تاريخ.
٢١. علي، عبد المنعم السيد، اقتصاديات النقود والمصارف، الاكاديمية للنشر، عمان، الاردن، ١٩٩٩.
٢٢. علي، محمد اسماعيل، دليل تكوين المؤشرات المركبة، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، ٢٠٠٦.
٢٣. فهد، نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط ١، ٢٠٠٩.
٢٤. فهمي، حسين كامل، ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.
٢٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للسنوات من (٢٠١٠) الى (٢٠١٧).

٢-٥- المصادر الاجنبية

- 1- Miller, Roger Leroy, **Economics Today**, 14th Ed, Pearson Addison Wesley, New York, 2008.
- 2- Paul A. Samuelson and William D. Noordhous, **Economics**, 12 Ed, McGraw-Hill, New York, 1985
- 3- Shinasi, Garry, **Defining Financial Stability**, IMF working paper, October 2004.
- 4-Ferguson, W. Roger, **should Financial stability be an explicit Central Bank objective**, conference at the international monetary fund "challenges to central banking from globalized financial systems" September 16-17, Washington, D.C, 2002.